إنعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠١-٢٠٢٢)

Implications of Terrorism on the National Security of the Gulf Cooperation Council Countries (2001-2022)

ناصر خالد ابراهيم مكي الابراهيم

طالب ماجستير–قسم العلوم السياسية–كلية التجارة–جامعة أسيوط

عبد السلام نوير

أستاذ العلوم السياسية –كلية التجارة –جامعة أسيوط

محمد أحمد العدوي

أستاذ العلوم السياسية –كلية التجارة –جامعة أسيوط

المستخلص:

تعد ظاهرة الإرهاب من أبرز وأخطر التهديدات التي أخذت في الانتشار في دول الخليج وبعض الدول المجاورة له، وهو نوع من المُهددات والتحديات الوجودية التي تزعزع استقرارها وأمنها. الاضطراب الحالي لأمن النفط في الخليج له آثار واسعة على الأمن والاقتصاد في المنطقة، حيث يؤثر على الشحنات البحرية الأخرى، وكذلك النقل الجوي، حيث ستقوم العديد من شركات النقل بتحويل الرحلات البحرية والجوية بعيداً عن مضيق هرمز، قد يؤثر ذلك أيضا على انخفاض قيمة الأسهم والعقارات في دول مجلس التعاون مع تزايد المخاطر الإرهابية .يجب ان تتخذ دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من الإجراءات لتحافظ على حصصها في اقتصاد الخليج، فلابد أن تطبق في سبيل الحفاظ على اقتصادها سياسة الردع دون مشاحنات مع إيران، وذلك من خلال سياسة للأمن البحري الخليجي تتبني الخيارات المرنة ومتعددة الاستخدامات، وليس شرط أن يكون الردع في شكل أساطيل كبيرة أو فرقاطات، مع عدم اغفال اهمية التعاون الدولي من أجل الصالح العام.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، الأمن الوطني، دول مجلس التعاون الخليجي

Abstract

Terrorism is one of the most prominent threats that has begun to spread in the Gulf states and some of its neighboring countries. It is a type of existential threats and challenges that destabilize their stability and security. The current disruption to oil security in the Gulf has broad implications for the security and economy of the region, as it affects other maritime shipments, as well as air transport, as many carriers will divert sea and air flights away from the Strait of Hormuz. This may also affect the decline in the value of stocks and real estate. In the Gulf Cooperation Council countries with increasing terrorist risks.

The Gulf Cooperation Council countries must take many measures to preserve their shares in the Gulf economy. In order to preserve their economy, they must implement a policy of deterrence without quarrels with Iran, through a Gulf maritime security policy that adopts flexible and multi-use options, and it is not a condition that deterrence be in the form of large fleets or frigates, while not forgetting the importance of international cooperation for the public good.

Keywords: terrorism, national security, Gulf Cooperation Council countries.

مقدمة

هناك عدد كبير من التهديدات والتحديات الرئيسية التي تقوض الأمن القومي العربي بشكل عام، ولاسيما الأمن الخليجي بشكل خاص والذي يقع بين كوكبة من مخاطر التهديدات الخارجية والإقليمية التي تواجه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ودول جواره، حيث تواجه دول منطقة مجلس التعاون جملة من التحديات المتعددة في الوقت الراهن وخلال الحقبة الآنفة بالشكل الذي بات يهدد الوجود المادي لهذه الدول وتماسكها الوطني، مما يجعلها في حالة استنفار وتأهب مستمر.

تعد ظاهرة الإرهاب من أبرز وأخطر هذه التهديدات التي أخذت في الانتشار في دول الخليج وبعض الدول المجاورة له، وهو نوع من المُهددات والتحديات الوجودية التي تزعزع استقرار وأمن دول مجلس التعاون، حيث أنه ذو طبيعة مُركبة ومتداخلة الأبعاد والمستويات ويرتبط بفواعل دولية وإقليمية لها مخططات وأهداف تخريبية مُسطرة، الشيء الذي يجعل من محاولات مكافحته ومعالجته مهمة عسيرة وطويلة الأمد.

تعوق ظاهرة الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي تفعيل بعض الترتيبات الأمنية الخليجية الجماعية، كذلك المواجهة الموحدة لمكافحة الإرهاب، وذلك يرجع إلى صعوبة الظاهرة الإرهابية في دراستها وتحليلها وتفسيرها وفقاً لكل دولة، كذلك صعوبة التنبؤ بمآلاتها وبناء سيناريوهات مستقبلية لدول مجلس التعاون في ظل انتشارها، فضلاً عن أنها العاصفة التي تبعثر أي سياسات تتعلق بالتنمية المستدامة والخطط الاقتصادية والاجتماعية التنموية للأجيال الحالية والقادمة.

يناقش هذا البحث واقع الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توضيح مفهوم الإرهاب، فضلاً عن الوقوف على مسببات الإرهاب والحوادث الإرهابية في دول مجلس التعاون، وشرح أهم الانعكاسات والتداعيات السلبية لهذه الظاهرة الخبيثة على مفردات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر العديد من الحكومات أن السياسات الأمنية ومنها سياسات مكافحة الإرهاب هي شأن داخلي إلا أن الطبيعة المتغيرة للإرهاب واتخاذه أبعاداً إقليمية وعالمية إضافة إلي البعد الداخلي في الدول، وحتي تنجح الدول في مواجهته تحتاج إلي تفعيل دور المنظمات الاقليمية والعالمية، وهو ما سعت إليه دول مجلس التعاون الخليجي منذ تزايد أحداث الإرهاب من خلال تفعيل سياسات وآليات مشتركة من خلال منظمة مجلس التعاون لدول الخليج

العربي ومن ثم تسعي هذه الدراسة إلي تبني مدي إنعكاس الإرهاب علي الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال تساؤل رئيسي كما يلي:-

١- **ماهي إنعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني في دول المجلس؟** وهناك مجموعة من التساؤلات الفرعية ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالتالي: -

أ- ما مفهوم الإرهاب وخصائصه؟

ب- ما مسببات وعوامل الإرهاب في دول المجلس؟

ت- ما إنعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني في دول المجلس؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على أهم القضايا على الساحة الدولية والتي تحوز على اهتمام فواعل دولية كثيرة، وهي تفشي الإرهاب وتفاقم آثاره بشكل كبير إلى الحد الذي أصبح يهدد وحدة وتماسك مجتمعاتنا، وعليه وبمكان من الأهمية مناقشة مدي إنعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز خطورة الإرهاب وتداعياته وضرورة مكافحته، وانطلاقا من هذا الهدف العام يوجد مجموعة من الأهداف الأخرى والتي يحاول البحث تحقيقها: -

١- التعرف على مفهوم الإرهاب وخصائصه.

٢- تحليل مسببات ودواعي الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- رصد وتحليل إنعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي.

منهجية الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة في البحث والتقصي على منهجين؛ الأول هو (منهج صنع القرار)، والثاني (تحليل النظم) كالتالي: -

- **منهج صنع القرار**

وستعتمد الدراسة من خلال هذا المنهج على تطبيق عملية صنع القرار في سياسات مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، والتعرف على خلفية صنع تلك السياسات ومدي التفاعلات بين دول مجلس التعاون بإعتبارهم صانعي القرار فيما يخص مواجهة الإرهاب في دولهم والمنطقة الخليجية بشكل عام، فضلاً عن تتبع مدي فائدة

تلك القرارات والسياسات المتخذة علي أرض الواقع أي مدي تنفيذ تلك السياسات لمواجهة التطرف والعمليات الإرهابية.

- **منهج تحليل النظم**

هو أحد المناهج البحثية الهامة والشائعة في حقول المعرفة العلمية التي تتخصص في دراسة الظواهر المعقدة والمتغيرات ذات العلاقات المتشابكة. وهو عبارة عن إطار تحليل عام للظاهرة يختلف محتواه من حقل علمي لآخر، وهو مجموعة من المكونات التي تتشابك وتتفاعل مع بعضها من أجل تحقيق الغاية المشتركة المنشودة (صابر، ٢٠٠٢)، وتتمثل أهمية منهج تحليل النظم في وضع إطار تحليلي شامل عن طريق وضع بناءاً موحداً والذي يتم فيه استعمال التحليل الكمي لدراسة العلاقة بين عناصر ذلك النظام. ويركز منهج تحليل النظم على دراسة العلاقة بين المتغيرات والعناصر بدلاً من الاكتفاء بدراسة متغير واحد وافتراض ثبات بعض المتغيرات الأخرى كما هو الحال في بعض المناهج كالنهج التجريبي.

الدراسات السابقة

١) دراسة غالي، بطرس بطرس، ١٩٩٧، بعنوان "**الأمم المتحدة ومواجهه الإرهاب**"(غالي، ١٩٩٧)؛ حيث أنه تناول في معرض تصويره للخطر الداهم الذي يمثله الإرهاب الدولي علي سلم العالم وأمنه، ويذهب إلى أن السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعاداً دولية وأصبحت يده تضرب في مختلف أنحاء العالم، ولم يعد يقتصر على منطقه بذاتها أو على شعوب بعينها لقد اتسع نطاق الإرهاب في عصرنا وتحول من إرهاب محلي أو وطني إلى إرهاب دولي بل إلى إرهاب عالمي. انطلقت دراسة بطرس غالي من منظور عالمي لخطر الإرهاب، إذ انه الظاهرة الإرهابية ما لبست وأن تطورت تطورات كبيرة في أهدافها وجهويتها وذلك لأنه لم يعد هناك فرق واضح بين ما هو إرهاب وطني أو إقليمي أو الإرهاب العالمي، بات واضحاً للعيان أن أي حدث إرهابي ولو في أقصي الكون فلهو تأثيراتها وتداعياته على كل دول العالم، يستفيد البحث من هذه الدراسة تتطور مفهوم الإرهاب وتحوله من إرهاب علي مستوي الدولة إلي إرهاب عالمي.

٢) دراسة محمد، حمدان رمضان، ٢٠١١، بعنوان" **الإرهاب الدولي وتداعياته علي الأمن والسلم العالمي**" (رمضان، ٢٠١١) وهي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، وقد بينت الدراسة بأن الإرهاب يعد ظاهرة مجتمعية عالمية وتاريخية سادت الحضارات المختلفة وهي ظاهرة مرفوضة من المجتمع الانساني، و لا يوجد اجماع دولي علي ايجاد تعريف محدد جامع مانع شامل للإرهاب وأنه مفهوم نسبي، وللإرهاب تأثيره السلبي علي حقوق الإنسان حيث تستغل كثير من الدول والحكومات قضية حقوق الأنسان لمحاربة الإرهاب والعكس صحيح، وأن الإجراءات الأمنية والعسكرية وحدها لا تكفي لتخفيف حدة الإرهاب، بل يجب البحث عن الأسباب المهيئة للإرهاب والعمل علي تجفيف هذه المنابع، تسهم هذه الدراسة في تناول الإرهاب الدولي وتداعياتها علي الأمن والسلم الدوليين، مما تضيف للدراسة خلفية عن تداعيات الإرهاب الدولي علي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

٣) دراسة الشامسي، حميد جاسم علي، ٢٠١٠، بعنوان، **"أثر الإرهاب علي أمن الخليج العربي ودولة الأمارات العربية المتحدة"(الشامسي، ٢٠١٠)**، وتحدثت الدراسة عن أن الإهاب ظاهرة دولية شملت مناطق العالم، وحظيت باهتمام عالمي غير مسبوق، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث شكلت الأحداث نقلة نوعية خطيرة في نمط الإرهاب الجديد من حيث التنظيم والأهداف والفكر الأيديولوجي، علما بأن ظاهرة الإرهاب ليست بالجديدة بل قديمة، وقد أدت الي انعكاسات سلبية علي الدول، وأدي ذلك إلي ظهور الكثير من الأصوات في كثير من دول العالم برئاسة الولايات المتحدة والتي تنادي بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية في الدول الخليجية والإسلامية.

٤) دراسة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، بعنوان "**تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن**"(الأمم المتحدة، ٢٠٠٩)، تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات السابقة وهي صادرة عن منظمة الأمم المتحدة وتبدأ الدراسة بمناقشة تشريعات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وعرض معالم الخطة الاستراتيجية والتنفيذية لها، وعرض للصكوك الدولية لمواجهه الإرهاب والتي تعتبر القاعدة الدولية القانونية التي تستند إليها الدول في مكافحتهم للإرهاب، وركزت الدراسة علي استراتيجية مكافحة الإرهاب لدول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب واتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي فضلاً عن القوانين الإسترشادية ذات الصلة وعرض للمؤتمرات العربية للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب.

٥) دراسة الخفاجي، علي محمد حسن، ٢٠١٥، بعنوان " **سياسات مكافحة الإرهاب دراسة حالة دول الخليج العربية**" (الخفاجي، ٢٠١٥) تناولت الباحث أهمية ظاهرة الإرهاب ذات التعقيد الكبير والخطير التي تواجها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يمكن مكافحتها ما لم يتم التصدي للأسباب الكامنة وراء انتشارها والمتجسدة بالمسببات والعوامل الدولية والمحلية، فضلا على عدم الاتفاق على مفهوم واضح ومحدد للإرهاب تلتقي عليه أطراف المجتمع الدولي كافة، أخذت الدراسة علي عاتقها التعريف بماهية الإرهاب، والانواع والفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى، فضلاً عن دراسة العوامل المؤدية إلى نشوء الإرهاب، متمثلاً في الدوافع الدولية والدوافع المحلية، ثم آثار الإرهاب على المجتمعات الخليجية، وأخيراً دراسة السياسات الكفيلة بمكافحة الظاهرة الإرهابية عموما، المتمثلة بالسياسات الدولية والسياسات المحلية.

توصلت الدراسة إلي أن الدوافع القائمة خلف العمليات الإرهابية هي صادرة بالأساس من البيئة الدولية والإقليمية وأخرى من البيئات المحلية، فاضطرابات البيئة الدولية وتصارعها كان له انعكاسات وإفرازات وتأثير بارز في البيئات الإقليمية والمحلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث كان لانهيار نظام القطبين في مطلع التسعينيات من القرن الماضي أثر في ذلك، وتفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة وتزعمها العالم عبر فرض نظام القطبية الأحادية ونظام الهيمنة الأمريكية أو الأمركة، ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتي فرضت الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي عبر القواعد المنتشرة في

أجزائه، والتي لا زالت إلى هذه الوقت موجودة، كان لها الأثر في تفجيرات ١١ سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة وغيرها من الأعمال الإرهابية في بعض الدول الغربية.

أولاً: مفهوم الإرهاب وخصائصه

إن طبيعة ظاهرة الإرهاب المُعقدة والمُركبة أثرت علي وجود توافق حول ما هو الإرهاب في حد ذاته، فلم يستقر العلماء والباحثين والدول أنفسهم علي تعريف موحد لغوي واصطلاحي لمفهوم الإرهاب، أو تحديد ما هو الفعل الإرهابي وما هو غير إرهابي, رغم وجود إجماع حول محاربته ومكافحته وأن مواجهة الإرهاب أصبحت الشُغل الشاغل لدول العالم إلا أن المقاربات النظرية لدراسة الإرهاب قد اختلفت بشكل واضح من حيث المنطلقات والأهداف والغايات، فقد غلبت المصالح الشخصية الضيقة للدول والأفراد علي وجود اتفاق حول تحديد مفهوم الإرهاب ودوافعه، إن غياب هذا الاتفاق يعود لعدة أسباب منها اختلاف نظرة كل مجتمع من المجتمعات إلي لمفهوم الإرهاب والتباسه ببعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى، كما يعود إلي اختلاف تأثير المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية وتنافر الأيديولوجيات المختلفة.

بات مفهوم الإرهاب من المفاهيم الشائكة التي بمكان من الصعوبة وضع تحديد لغوي وقانوني وسياسي له، على أي حال فكلمة إرهاب يعود أصلها إلى اللاتينية وتعني "مُخيف ومُفزع"، فالإرهاب يُمثل عملية ترويع عن طريق إثارة الخوف والفزع، وكما ذكرنا ليس هناك تعريف مقبول عالمياً للإرهاب يتفق الجميع حوله، ولكن الخاصية الوحيدة المتفق عليها عموماً هي أن الإرهاب ينطوي على عنف أو تهديد بالعنف أو كلاهما (Chomsky, 2004).

١. تعريف الإرهاب

أثار مفهوم الإرهاب كمصطلح جدلاً فقهياً واسعاً من جهة تعريفه وتحديده سواء من الناحية السياسية أو القانونية، وعلى الرغم من مُضي فترة طويلة على بدء تداول مصطلح الإرهاب إلا أن المفكرين والباحثين والسياسيين والحكومات والأفراد والهيئات البحثية والعلمية تباينوا في إعطاء وصف الإرهاب، وفي تسمية واضحة له وتحديد الغرض من الإرهاب(الشويعر، ٢٠٠٤، ٩٥)، ولم يصلوا إلى وضع تعريف جامع مانع للإرهاب يحظى برضى الجميع على الرغم من الحاجة الماسة لتعريفه، وربما يعود ذلك إلى تباين النظريات والأطر الأيديولوجية المفسرة لهذه الظاهرة، إضافة إلى غياب الموضوعية عند محاولة تعريف الإرهاب، وإصرار البعض على تسييس المفهوم وفق ما يخدم مصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصالح الآخرين وحقوقهم المشروعة (أبو الروس، ٢٠٠١، ٢٤).

١,١ <u>تعريف الأمم المتحدة للإرهاب</u>

بدأت منظمة الأمم المتحدة تهتم بظاهرة الإرهاب، بناءاً على تفشي موجة العنف على المستوى الدولي، وانتشار ظاهرة خطف الطائرات، واحتجاز الرهائن والمبعوثين الدبلوماسيين، وبعض السلوكيات الإجرامية التي تسهم في توتر العلاقات الدولية وزعزعة الأمن والسلم الدوليين، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على

طلب الأمين العام في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢ لجنتها السادسة بدراسة أساليب منع الإرهاب الدولي، الذي قالت عنه" إنه يتجاهل حياة الناس ويعرض حرياتهم الأساسية للخطر".

حددت الأمم المتحدة مفهوم فعل الإرهاب بأنه "شكل من أشكال العنف المنظم بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الارهابية مثل الاغتيال أو التعذيب أو اختطاف الرهائن واحتجازهم وزرع القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل المختلفة كالطائرات والسفن البرية والسيارات او تفجيرها وتلغيم الرسائل وارسالها الى الاهداف التي خطط الارهابيون للإضرار بها(التل، ١٩٩٨، ١١)، وعلي الجانب الآخر لم يفلح المجتمع في تحديد مفهوم واضح للإرهاب يفسر الأسباب الحقيقية له، مما يمثل عقبة تحول دون اجتثاث الإرهاب من جذوره(عز الدين، ١٩٩٤، ٤١٦)، كما أن ذلك حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالإرهاب الدولي والذي عرف الإرهاب بأنه "كل شخص يقتل شخصا آخر، في ظروف مخالفة للقانون، أو يسبب له ضررا جسديا بالغا، أو يختطفه أو يحاول القيام بمثل هذا العمل أو يشارك شخصا آخر يقوم أو يحاول القيام بمثل هذا العمل فإنه يرتكب جريمة ذات بعد دولي إذا كان العمل مقترف خارج إقليم الدولة التي يحمل المقترف المفترض جنسيتها، أو مرتكبا أو محدثا لآثار خارج أو داخل الدولة التي وجه العمل ضدها، غير مرتكب من طرف أو ضد عضو من القوات المسلحة لدول خلال المنازعات(يازجي، وشكري، ٢٠٠٢، ٢٦).

٢,١ تعريف الجامعة العربية للإرهاب

عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة ٢٢ أبريل ١٩٩٨الإرهاب في مادتها الأولى "بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٩٨).

وقد استثنت المادة (٢) فقرة (أ) من الاتفاقية أعمال المقاومة المسلحة في سبيل التحرر وتقرير المصير من اعتبارها أعمالاً إرهابية فنصت على أنه "لا تعد جريمة حالات الكفاح المسلح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقًا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية"، وبحسب الاتفاقية يندرج ضمن الأعمال الإرهابية الأفعال التالية: اختطاف الطائرات، التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات أو الوزراء، التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها، أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة،

جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية. (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٩٨).

٢. خصائص الإرهاب

يتميز الإرهاب بعدة خصائص تميزه عن باقي أعمال العنف وهي كما يلي:

١,٢ خاصية العنف أو التهديد بالعنف

لا يمكن تصور الإرهاب دون فكرة استخدام العنف أو التهديد باستخدامه الذي يمثل جريمة وفقاً للقانون العام والذي تفرضه الدول لتحقيق الانضباط واحتكار القوة، فالعنف الذي يمارسه الإرهابيون وسيلة وليس غاية، فالعمليات الإرهابية لها هدف محدد تسعي لتحقيقه من خلال الضغط بالعنف.

٢,٢ خاصية التنظيم

الأحداث العنيفة التي يحدثها الإرهاب لا يمكن ان تتم دون إطار تنظيمي معين يتسق وينتظم فيه العمليات الإرهابية، ويأخذ هذا التنظيم تدرج هرمي في المسئولية وواجبات التنظيم سواء كانت مجموعات إرهابية دينية أو سياسية أو غير ذلك، وقد تعمد التنظيمات إلى بعض العمليات الإرهابية العشوائية لتعطي إنذار أن كل إنسان في أي مكان معرض للخطر (الهواري، ٢٠٠٢، ١٠٢).

٣,٢ خاصية الهدف السياسي للإرهاب

يتميز الإرهاب عن الجريمة المنظمة في كونه يسعي لتحقيق أهداف سياسية وليس تحصيل مكاسب مادية، فكثير من المحللين يرون أن الإرهاب يستهدف النظام الحاكم والقرار السياسي بالدرجة الأولي، مما يعطيه قدراً من الأهمية والخطورة على حد السواء فهو يمارس ضغوط على متخذي القرار لصالح الجماعات الارهابية (محمود، ٢٠٢٢، ٤٥).

٢,٣ عدم التقيد بالحدود الاقليمية

فالعمل الارهابي في العصر الحديث ليس له حدود معينة، ولا يتقيد بالحدود الاقليمية للدولة، فقد ترتكب عملية ارهابية في أرض دولة معينة ضد مصالح دولة أخري ويكون ضحايا الإرهاب من عدة دول، أو يكون المخططون في دولة غير الدولة مسرح العمليات الارهابية.

٥,٢ الإرهاب يمثل جريمة ضد الانسانية

يمثل الإرهاب جريمة ضد الانسانية إذ ينطوي على القتل والابادة الجماعية، وجاء ذلك في المبدأ السادس من نورمبرمج "أن الجرائم ضد الانسانية هي القتل والابادة والابعاد والاسترقاق وكل فعل يرتكب ضد المدنيين".

ثانياً: مسببات وعوامل الإرهاب في دول المجلس

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من العمليات الإرهابية المتنوعة سواء في فترة الثمانينات أو التسعينيات من القرن العشرين وكذلك في القرن الحادي والعشرين ويعتبر الإرهاب من الظواهر الدسيسة والغريبة على المجتمع الخليجي، ووفقاً لاختلاف ظاهرة الإرهاب في الكم والكيف والدول المستهدفة فتتعدد الأسباب والدوافع وراء العمليات الإرهابية في دول مجلس التعاون فهناك مظلتين من العوامل المختلفة في طبيعتهما الأولي؛ هي العوامل الدولية أو العالمية، أما الثانية؛ فهي مجموعة العوامل المحلية التي لها خصوصية نابعة من منطقة دول التعاون الخليجي.

١. العوامل الدولية أو العالمية الدافعة للإرهاب

تتمثل مجموعة العوامل الدولية أو العالمية التي لها علاقة بشكل أو بآخر في وجود وتزايد الظاهرة الإرهابية داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في ظروف البيئة العالمية والتغيرات الحاصلة في النظام الدولي، بداية من زوال حقبة الاستعمار الغربي للدول الخليجية، وما تبعها من تطورات دولية من حيث الحروب العالمية، والحروب التي خاضتها الدول الكبرى في ظل فترة النظام ثنائي القطبية لتثبت وجودها وتوسيعاً لمناطق نفوذها؛ كالغزو السوفياتي لأفغانستان وتورط الولايات المتحدة في فيتنام، مروراً بانهيار نظام القطبية الثنائية وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بشكل أحادي وسيطرتها علي المجتمع الدولي بمؤسساته وهياكله، فقد ساهم ذلك كله في إنماء شعور بالعدائية وخلق مجموعات حول العالم قد ورثت العنف من الحِقب الآنفة لتحقيق أهدافها المختلفة، وبشكل خاص في الجنوب المُتخلف والشرق الأوسط الذي لا تنخلع عنه الدول الخليجية، وفيما يلي مجموعة من العوامل الدولية التي ساهمت في نشوء وتزايد الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي.

١,١ الاستعمار الغربي لدول الشرق الأوسط والدول الخليجية وحركات التحرر الوطني منه

شهد العالم في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حركات متعاقبة من التحرر الوطني من الاستعمار الغربي وانهيار الامبراطوريات العظمي التي كانت تهيمن وتستعمر البلدان الآسيوية والأفريقية، فقد توصلت لجنة الأمم المتحدة التي شُكلت بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٠٣٤) في ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ لبحث أسباب الظاهرة الإرهابية في العالم أن أحد الأسباب الأساسية هو الاستعمار الذي كان ينتهج سياسات التمييز العنصري وحرب الإبادة والعدوان، واستخدام القوة بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وينتهك الاستقلال السياسي للدول، ولسيادتها الوطنية واحتلال أراضي أجنبية والسيطرة عليها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (الأمم المتحدة، ١٩٧٢، ٢٠-٢١)، وقد نشأت حركات وطنية بغية التحرر من الاستعمار وقد صاحب هذه الحركات تغير في إيقاع الحياة وشكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (الفقيه، ٢٠٠٩، ٤٦)، مما أدي لنتيجة مفادها وجود عدد من التغيرات المجتمعية والحراك والصراع السياسي في دول ما بعد التحرر أفرز أشكالاً وقواعد جديدة في السيطرة والصعود للحكم صاحب ذلك تعاظم دور الإرهاب السياسي كأحد أدوات الصراع السياسي في هذه الدول.

الأمر الذي سرعان ما أمتد أثره في نفوس بعض شباب منطقة الشرق الوسط وخاصة بعد ظهور حركة الشبان العالمية في فرنسا عام ١٩٦٨ في شكل ثورة غير مفهومة الأسباب ليمتد تأثيرها إلى أغلب دول العالم لتتولد حركات متطرفة في كل مكان من العالم (الفتلاوي، ٢٠٠٩، ٤١)، وفي نهاية المطاف أصبح الإرهاب الأداة الجديدة في الصراع السياسي وبديلاً عن الحروب التقليدية، وقد استخدم الإرهاب في الحرب بالوكالة[١] في كثير من الدول العربية والخليجية.

٢,١ الحروب والصراعات العالمية والإقليمية والهيمنة الأحادية علي العالم

إن تصاعد وتيرة الحروب والصراعات الدولية والإقليمية خلال العصر الحديث بين الدول في كثير من مناطق العالم، قد خلق مناخاً دولياً يشجع الأفراد على الاعتقاد بأن الإرهاب والجرائم الإرهابية هي السبيل الوحيد أمامهم لتحقيق مآربهم السياسية والعقائدية، فهناك مجموعة من الحروب والصراعات في دول جوار مجلس التعاون الخليجي لا سيما الغزو الأمريكي للعراق الذي أكد علي الهيمنة الأمريكية علي العالم في ذلك التوقيت، ثم الحرب بين تنظيم داعش الإرهابي والحكومة العراقية، والحرب في سوريا بين التنظيمات المسلحة فيما بينها من جهة والنظام السوري من جهة أخرى، والصراع والحرب في اليمن، كل هذه الحروب اتاحت الفرصة لكثير من معتنقي الأفكار الإرهابية للحصول على تدريبات عسكرية والدعم والتمويل المالي، كما انها سهلت لهم فرصة الحصول على السلاح والمواد المتفجرة (حسين، ٢٠١١، ٣٢)، وجعلت الفرصة سانحة أمامهم لحقيق أحلام الحكم والسيطرة وفقاً لمعتقداتهم المتطرفة.

دأبت سياسات بعض الدول الأوروبية والعربية في دعم غير مشروع لجماعات وتنظيمات غير قانونية يكتسي عليها الصفة الإرهابية فضلاً عن إيواء عناصر إرهابية سواء من المحكوم عليهم والهاربين من دولهم أو المطلوبين في قضايا إرهابية، بل أن بعض هذه الدول منحت بعض هذه العناصر حق اللجوء السياسي، الأمر الذي ساعد بشكل ملحوظ في استمرار هذه العناصر بث أفكارها المتطرفة وممارسة نشاطاتهم الإرهابية من الخارج وحث الأفراد علي الاستمرار في هذا النهج المتطرف، ولعل ظهور قيادات حركة طالبان وبعض زعماء تنظيم القاعدة من حين لآخر عبر أجهزة التلفاز والانترنت من خارج بلدانهم خير مثال يدفع باقي قيادات المنظمات الإرهابية للاستمرار في نشاطاتهم الإرهابية ويعطيهم الثقة الزائفة.

وعلي سبيل المثال الأفراد وجماعات المسلمين الشيعة المتطرفين الذين يستبيحوا أهل السنة، فضلاً عن استهداف مسلمي الشيعة من بعض الجماعات التكفيرية الوهابية، أضف إلي ما تقدم ازدياد مشاعر الغضب تجاه أمريكا بعد فضائح سجن أبو غريب وغوانتانامو ومعتقلات أفغانستان ووقوف الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً بجانب الكيان الإسرائيلي وحربه المستمرة مع أبناء الشعب الفلسطيني، مما خلق مشاعر معادية للغرب وأمريكا في بلدان العالم الإسلامي، إذ جعلت المسلمين عامة يشعرون بالظلم والاهانة أدي إلي تأثيرات شعبية واجتماعية ونفسية لا يمكن أن تنفصل عن سياق تحليل الظاهرة الإرهابية (المصري، ٢٠١٣، ٥٩).

٣,١ العولمة والمد السريع للعادات غير المناسبة للثقافة العربية

تعتبر العولمة أحد الأسباب المهمة المعول عليها في إحداث جملة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسلوكية لأبناء منطقة الخليج العربي فقد جلبت العولمة عادات وسلوكيات غربية وبعيدة بشكل شاسع عن ثقافتنا العربية والاسلامية، وبدلاً من أن تقوم مؤسسات الدولة المخولة بالتنشئة الاجتماعية والمنابر الدينية المختلفة ووسائل الاعلام بدورها في إنارة عقول الناس وخاصة فئة الشباب بما هو مناسب لطبيعة دولهم وتصحيح المعتقدات الخاطئة عن الإسلام فقد دأبت هذه المؤسسات علي العمل عكس ذلك، بل أن بعضها قام بترويج وغرس أفكار وقيم سلبية خاطئة بعيدة عن جوهر الدين الاسلامي، مثل فكرة الجهاد التي لم يعمل العلماء على توضيحها كما جاءت بمفهومها الصحيح في القرآن والسنة النبوية الشريفة، الأمر الذي أدي إلى ظهور نوعيات من الشباب محملة بمفاهيم كارثية ومغلوطة عن الجهاد في الإسلام، مما يجعل هؤلاء الشباب عرضة وصيدة سهلة في شباك التنظيمات والجماعات الإرهابية(المناعي، ٢٠١٦).

٢. العوامل المحلية للإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي

هناك جملة من العوامل المحلية الدافعة للإرهاب في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وتنبع تلك الأسباب من خصوصية المنطقة الخليجية ودول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط بشكل أكبر، وهذه العوامل لا تقل شأنا عن العوامل الدولية، لكونها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية الدافعة لانتشار الإرهاب في هذه الدول وهي تتفرع إلى تاريخية وسياسية واقتصادية ودينية واجتماعية وأمنية فيما يلي عرضها بالتفصيل: –

١,٢ العوامل التاريخية

تتمثل العوامل التاريخية الدافعة لظهور وانتشار الظاهرة الإرهابية في دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع التاريخي بين العرب وإيران فهذا الصراع ليس كما يظن البعض صراع شيعي سني، وما يرتبط به من خلافات بين المذهبين ولكن الواقع أن هذا الصراع له أبعاد تاريخية؛ فنجد أن تاريخ العلاقات العربية الإيرانية زاخر بالصراع من منذ مرحلة ما قبل الإسلام، فمعركة القادسية لا تزال تمثل حرجا نازفا بالنسبة لكثير من القوميين الإيرانيين الذين ينظرون إليها من منظور قومي عنصري، بصرف النظر عن دوافعها وأبعادها وظروفها التاريخية الحاكمة فكانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها حينها، فهي تمثل شرارة للثقافتين العربية والفارسية(الكتبي، ٢٠١٥، ٩)، وبالتالي أصبح هذا الصراع وتوابعه هو أحد محركات العمليات الإرهابية في دول الخليج وأصبح إيران أحد أكبر الداعمين لأي جماعة متطرفة أو إرهابية يمكنها أن تسبب زعزعة وقلقة لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢,٢ العوامل السياسية

تعد البيئة السياسية الخليجية أحد أهم الأسباب المحركة للإرهاب فتشير الدراسات والأبحاث السياسية إلى أن عدداً كبيراً من العمليات الإرهابية التي تحدث في المنطقة ترجع إلي حالة الركود والجمود والانغلاق السياسي في دول الخليج والاستئثار بالسلطة والاعتداد بالنظم الملكية الوراثية وانتفاء الطرق السلمية والشرعية للتغيير

السياسي (طوالبه، ١٩٩٨، ٢٩)، ولاسيما عندما يحدث اختلال وتناقض في هياكل النظام السياسي والاجتماعي، وحرمان قوى معينة في المجتمع بل في بعض البلدان المجتمع كله من ممارسة الحقوق السياسية وعدم إشباع حاجة الفرد في اثبات ذاته وسماع رأيه داخل هذه المجتمعات.

خلفت حركات التحرر الوطني من الاستعمار نشاط كبير يمارسه القوى الداخلية المعارضة للنظم الحاكمة في معظم دول الخليج العربي، بل ومعارضة رموز القوى الكبرى المحلية التي استبدلت وجودها العسكري بوجود سياسي أكثر خطورة واستأثرت بالسلطة وحرمت أي قوى سياسية أو قوي مجتمعية كالقبائل والعائلات الكبيرة غير الحاكمة في بعض الدول الخليجية من ممارسة أي نشاط سياسي أو أي تأثير على العملية السياسية أو الحكم (R.Springborgs and J.Bill, 1999, 294–297)، واستنادا على ما تقدم فإن الظلم والاستبداد السياسي أو الاستئثار بالسلطة يولد الانفجار خاصة في واقع لا يتقبل ثقافة الحوار وتقبل الاخر، هذه ما ساهم بدوره في تغذية العنف والإرهاب في المنطقة العربية عموماً والخليجية على وجه التحديد.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بالتحركات الاستباقية لتقويض بعض المهددات الاقليمية وهنا نتحدث عن التحالف الخليجي في اليمن ضد جماعات الحوثي، قد ساهم بشكل كبير في زيادة بعض العمليات الإرهابية التي استهدفت السعودية والإمارات العربية المتحدة كرد فعل على عمليات التحالف العسكرية في اليمن.

٣,٢ العوامل الاقتصادية

يلعب النظام الاقتصادي بوجه عام ومستوي المعيشة تأثيراً كبيراً في تحديد نمط الأفراد، بل في بعض الحالات ذو تأثير حاسم، فالفقر يمارس تأثيراً واضحاً في توجيه الفرد نحو السلوك الاجرامي عموماً والإرهاب على وجه التحديد، إلى جانب المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها فئات واسعة في المجتمع وخصوصاً الشباب كالبطالة وأزمة السكن، والديون، وارتفاع تكاليف المعيشة، والعزوف عن الزواج، والفساد الإداري الحكومي، إلخ.. (السدلان، ٢٠٠٦، ٢٠)، ولكن نري أن العامل الاقتصادي كأحد أسباب الإرهاب في منطقة دول مجلس التعاون لا تكمن وجاهته في تدني مستوي المعيشة أو المشكلات الاقتصادية الآنفة نظراً لارتفاع مستوي الدخول في الدول الخليجية وتحسن المعيشة بشكل كبير وعدم معاناة الشعب من الناحية الاقتصادية والمالية نظراً للوفرات البترولية الموجودة لديها.

فوجاهة العامل الاقتصادي هنا تكمن في مستوي التبعية الاقتصادية للدول الخليجية للغرب (ثابت، ٢٠٠٤، ٢٣١)، وتسديد نفقات هائلة غير مبررة بحجة التأمين أو لدعم التحالف مع هذه الدول، وعلي سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية ففي زيارة غير مسبوقة للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للسعودية وقع الملك سلمان والرئيس الأمريكي عدة اتفاقيات تعاون عسكري ودفاعي وتجاري بقيمة ٤٦٠ مليار دولار مقسمة ١١٠ مليار دولار قيمة صفقات عسكرية سابقة، وستسلم بموجبها واشنطن أسلحة على الفور للجانب السعودي، بالإضافة إلى صفقات تعاون دفاعي بقيمة ٣٥٠ ملياراً على مدى عشر سنوات، فكانت صفقة رابحة للولايات المتحدة لم تكلفها أي شيء،

ناهيك عن الاطماع الغربية والأمريكية خصوصاً في نفط المنطقة والخليج العربي بالتحديد والوجود العسكري الغربي والأمريكي في المنطقة جعل فئة المتطرفين تشعر بأن البلاد خاضعة لهيمنة الغرب الاقتصادية والعسكرية، مما ترتب عليه رد فعل لهذه الجماعات متمثل في عمليات إرهابية وتخريبية ضد الأجانب وفي منشآت أجنبية وأمريكية لتضع الدول الخليجية وخاصة السعودية والكويت في موقف حرج مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: انعكاسات الإرهاب على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون

تُعد ظاهرة الإرهاب المتزايدة في العالم من أخطر أشكال التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه الدول إذ انها تستهدف أمن واستقرار ومستقبل مجتمعاتها وخاصة إذا جمع الفعل الإرهابي بين مطامع وأهداف قوى خارجية وبين مطامع الإرهاب في حد ذاته الذي يستخدم العنف لتحقيق أهداف سياسية أو مصالح فئوية قد تنعكس في جانب منها خدمة لأطراف خارجية إقليمية أو دولية (الدليمي، ٢٠١٠، ١٧) فقد أصبح الإرهاب خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري وحضارته وإنجازاته، بل إن خطورة الإرهاب تزداد أيضا بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من المنظمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب الذي ينطوي على عنف غير محدود وغير مقيد بقانون أو بأخلاق، وبالنظر إلى تعقد تنظيم وسرية نشاط هذه التنظيمات الإرهابية، هذا فضلاً عن تطور ما تستخدمه هذه التنظيمات من أسلحة ومعدات، وما تسببه في سقوط الالاف من الضحايا، مخلفة آثاراً خطيرة ومدمرة (الحربي، ٢٠٠٧، ١٨).

تختلف انعكاسات وتداعيات الظاهرة الإرهابية عموماً في العالم من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف نشاطاتها وحدة عملياتها خاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الأصعدة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا ما جعل العالم تحت ضغط كبير لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي؛ فنهاك جملة من الآثار السلبية والتداعيات على المستوي الأمني والسياسي والاقتصادي التي تعرضت لها دول مجلس التعاون جراء الظاهرة الإرهابية، نستعرضها فيما يلي.

١. الانعكاسات الأمنية

تعتبر الانعكاسات والآثار الأمنية هي الأخطر على الاطلاق للعمليات الارهابية في دول مجلس التعاون الخليجي وتأتي في المقدمة داخل أي مجتمع، حيث تتسبب في الشعور بحالة انعدام الأمن في المجتمع، وتظهر للشعب عجز الأجهزة الأمنية في دول المجلس عن التصدي للعمليات الإرهابية أو عدم قدرتها علي القيام بعمليات استباقية لمنع وقوع مثل هذه العمليات الإرهابية وهو ما يتسبب بدوره في وضع الحكومات الخليجية في موقف محرج أمام مواطنيها والاعلام الخارجي، لاسيما اذا طالت هذه العمليات الإرهابية الاجانب من السياح أو العاملين مثلما حدث بالكويت والسعودية في فترات التسعينات وبداية الألفية الجديدة، فقد عاش الخليجيين في تلك الفترة حالة لا أمنية غير مسبوقة ترتب عليها ظهور العديد من التنظيمات الاجرامية والإرهابية في المنطقة التي تشغل اهتمام العالم حيث رأت فيها ساحة متاحة لأنشطتها التخريبية لخدمة أهدافهم.

إن ترويج الأفكار المغلوطة والشائعات التي تلجأ المنظمات الإرهابية أو الدول التي تمارس الإرهاب من أهم وسائل الإرهاب التي تخلف تداعيات أمنية خطيرة كضرب الوحدة الوطنية لأبناء الوطن الواحد وذلك بترويج شائعات تضعف الانتماء والمواطنة للشعب الخليجي وتخلق جو مشحون بين المواطنين مما يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين القبائل والطوائف المختلفة داخل الدولة أو بين الدول المتجاورة، لزعزعة الأمن والاستقرار بها، وعليه يصبح المناخ ملائماً أكثر لارتكاب المزيد من الأعمال الإرهابية، فترويج الأفكار والشائعات من الأخطار الأمنية الكبيرة التي تؤدي إلى إثارة البلبلة في أوساط المجتمع عن طريق بث الإشاعات، والفوضى داخل الدول (الجحني، ٢٠٠٨، ٨).

فمن أهم الانعكاسات الأمنية للإرهاب في الخليج ليس فقط ظهور تنظيمات كانت بعيدة نسبياً عن المنطقة ولكن ساهمت العمليات الإرهابية في ولادة حركات اسلامية مقاتلة أرهقت دول مجلس التعاون جميعها في تتبع وملاحقة هذه الحركات في دولهم ودول الجوار، الأمر الذي يستوجب إنشاء وتحديث قاعدة بيانات مركزية لدي دول مجلس التعاون تتميز بالسرعة في تبادل المعلومات (موسى، ٢٠١٠، ١١٧-١١٨).

أدت التفجيرات المستمرة والمطاردات الأمنية في دول الخليج إلي انشغال المجتمع بعناصره المختلفة ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية بقضية الإرهاب – وقاية وضبطاً – وما يترتب عليه من آثار سلبية في مسيرة التنمية والبناء بصفة عامة (المالكي، ٢٠١٠، ٢٩٩) كما أن انعدام الشعور بالأمن وعدم الطمأنينة والخوف في مجال الحياة العادية نتيجة حالة القلق الدائم الذي يعيشه الفرد، حيث لا يدري متى سيصيبه الخطر الناتج عن الإرهاب أو متى يداهمه الإرهابيون في مسكنه أو في طريقه (العميري، ٢٠٠٤، ٨١).

تتسبب العمليات الإرهابية في دول المجلس في حالة من التخبط فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية حيث تصدر الأجهزة الأمنية بشكل مستمر تعليمات أمنية جديدة، وهي تمثل الفعل المحدد الذي يجب أن يتخذ، ولا يتخذ في ظروف زمنية ومكانية معينة، وتتميز بكونها قواعد جامدة وملزمة للعاملين بالأجهزة الأمنية، ويلزم اتباعها تخوفاً من وقوع أية أحداث أو جرائم إرهابية، وتؤثر هذه الإجراءات في عمل السياسات التشغيلية في مجالات أخري، وتوجه مثل هذه التعليمات إلي العديد من المرافق والموانئ بهدف تقيم نقاط الضعف فيها التي تجعلها عرضة لهجمات إرهابية وتطوير خططها لسد الثغرات الأمنية القائمة حاليا (موسى، ٢٠١٠، ٩٥-٩٦).

ومن أهم النتائج للإرهاب من الناحية الأمنية فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية في الدولة، فضلاً عن أن زيادة عدد أفراد رجال الأمن والأجهزة الأمنية المعنية لمكافحة الإرهاب ومقاومة الإرهابيين يؤثر على نواحي أخرى اقتصادية أو أمنية، فالزيادة في الوقت الذي يمضيه رجال الأمن في البحث عن الإرهابيين ومقاومتهم يصرفهم عن الاهتمام بمجالات أخرى، كذلك يسبب الإرهاب تأثير على شعبية رجال الأمن والمسؤولين عنه والنيل من سمعتهم، وفقدان الثقة بالقوانين والأنظمة التي تنظم الأمن وتساهم في تحقيقه في المجتمع.

ساهم الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي في زيادة الجريمة المنظمة، حيث أشار كثير من الباحثين إلى وجود ارتباط وثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فقد تعرضت بعض دول المجلس إلي جملة من جرائم

الحاسب الآلي وشبكات المعلومات المتعلقة بالاختراقات الأمنية الاليكترونية لمؤسسات في الدول كالبنوك، وظهرت عصابات الجريمة المنظمة، فهناك علاقة وثيقة بين الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (المالكي، ٢٠١٠، ٣٠٠)، وكنتيجة للتداعيات الأمنية تعمل الدول الخليجية على زياده الانفاق المخصص لقطاع الأمن على حساب قطاعات أخرى كالبحث والتعليم ومختلف القطاعات التنموية الأخرى.

في الأخير ووفقاً للتداعيات الأمنية سالفة الذكر يتأكد أن الإرهاب يتسبب في نشوء حالة سيئة في المجتمع الخليجي الذي تكون صدر أولوياته هي الاعتبارات الأمنية، الأمر الذي يعطي مشروعية كبيرة لدول مجلس التعاون لتعزيز اجراءات الأمن من أجل منع ومكافحة الإرهاب بما في ذلك استحداث قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب والدخول في ترتيبات جماعية داخل أو خارج إطار مجلس التعاون للحد من هذه الظاهرة السرطانية.

٢. الانعكاسات السياسية

تكمن أهم تداعيات الإرهاب من الناحية السياسية في العالم هو تطور الإرهاب في حد ذاته وظهور الإرهاب النوعي ذو البعد الاقليمي وتركيز العمليات الإرهابية علي منطقة محددة أو تكتل سياسي معين، وهذا ما حدث بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويري بعض الباحثين أن هناك صلة وثيقة بين الإرهاب وأداء النظام السياسي إذ أن الوقاية من آفة الإرهاب تتطلب من النظام السياسي في الدول الخليجية تعزيز المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان حتي يقطعوا الطريق علي القائمين بهذه العمليات الارهابية من الحجج التي يتعللون بها لتنفيذ عملياتهم الارهابية، وبالتالي فالأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون التي تسعي لتوفير ضمانات كافية لمواطنيها لممارسة الحقوق والحريات تتيح لها فرصة كبيرة لتهيئة المجتمع في حربها ضد الإرهاب، اما في عكس ذلك فأنها تساعد على توفير مناخ مؤاتي لعمل الجماعات الإرهابية.

تشكل ظاهرة الإرهاب في دول مجلس التعاون منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي أكبر خطر يهدد أمن واستقرار حياة شعوبهم، وبما أن هناك اتفاق سائد علي أن أحد أولويات الإرهاب هي تحقيق أهداف سياسية وأمنية، فإن ذلك يعني أن المجال السياسي للدولة المستهدفة هي من أكثر المجالات تضرراً من العمليات الإرهابية، فيمارس الإرهاب بدوره نوعاً من الضغط على الحكومة لتبني سياسات معينة قد لا تكون من مصلحة البلاد، أو التراجع عن قرار معين سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو غيره، كمثل الاتجاه الإرهابي في التسعينيات الضاغط علي المملكة العربية السعودية بطرد جميع الأجانب من أرضها بما في ذلك البعثات الدبلوماسية بل وتبني الدولة واعترافها بتكفير هؤلاء، مما أثار مخاوف من فقدان ثقة المواطنين بالنظام الملكي السعودي لإخفاقه في المحافظة على الأمن والنظام، وشعور الناس بقرب الجماعات الإرهابية من الإطاحة بالنظام السياسي.

وفيما يتعلق بالتداعيات السياسية على مستوي دول المجلس فقد برز عدم الإجماع على تعريف موحد وشامل للإرهاب، وعدم إدخال التحديثات اللازمة للمفاهيم القائمة المرتبطة بما هو إرهابي وما هو غير إرهابي، فقد لعبت مصالح الدول المنفردة دوراً في هذا الاختلاف مما يؤدي إلى قصور في تحديد متطلبات وإجراءات

مكافحة الإرهاب في منطقة دول المجلس لما يُعد غير مشروع من الأنشطة التي تحمل عناصر وسمات الإرهاب كجريمة.

وكنتيجة للأعمال الإرهابية في دول الخليج العربي وخاصة تلك الموجهة ضد الأجانب قابل ذلك تحجج من الدول الغربية بالتدخل بذريعة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط والعالم العربي، والذي نراه في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية والدول الإسلامية المجاورة بحجة الوقاية من الإرهاب، وصولاً إلي الحرب الأمريكية علي العراق بالتعلل بمكافحة الإرهاب، التي مارست فيها الولايات المتحدة كل أشكال العنف والإرهاب ضد الشعب العراقي والتنكيل بهم في كل مكان وانتهاك حرماتهم، واعتقال المئات منهم دون سبب، فقد ساهمت الولايات المتحدة في صناعة الإرهاب في العراق ومن ثم انتشاره في دول المنطقة.

يتسبب الإرهاب عموماً في النيل من سمعة الدولة وهيبتها أمام الرأي العام المحلي والخارجي، ويكون ذلك فرصة مواتية لأعدائها لبث الدعاية المغرضة وترويج الشائعات مما يؤثر على سمعة الدولة ومكانتها بين الدول، كما أن ذلك الأمر ينال من الثقل السياسي للدولة سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، ويعمل الإرهاب في دول مجلس التعاون على تثبيط جهود رجال السياسة فيها والحد من نشاطاتها الخارجية واتصالاتها الدولية (العميري، ٢٠٠٤، ٨٥).

يستخدم الإرهاب في بعض الأحيان كوسيلة لإدارة الصراعات السياسية وتصفية المخالفين والمنافسين، والمثال الأقرب هو الصراع التاريخي والأيديولوجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإيرانية، فقد لجأت إيران في سبيل تحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية أو للتعبير عن موقفهم تجاه قضايا سياسية معينة، إلى توجيه ضربات إرهابية في السعودية والبحرين والكويت (السراني، ٢٠١٠، ١٦)، مما يهدد وحدة أراضي الوطن وتماسك دول المجلس وإضعاف السلطة المركزية داخل الدول.

هناك أيضا جملة من الانعكاسات والإشكالات السياسية الناتجة عن الإرهاب تلك المتعلقة بتبادل الاتهامات بين الدول بالإهمال والتقصير في حماية البعثات الدبلوماسية ومصالح الدول الأجنبية، وفي مجال التحقيق وتعقب المجرمين، وكذلك لجوء الإرهابين إلى دول أخرى هروباً من وجه العدالة كمثل الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام قضايا بتهمة التورط في الإرهاب في السعودية والكويت وهم هاربون في الدول التي لا تقضي بتسليم اللاجئين المجرمين أو الهاربين لديها مما يثير الكثير من الخلافات حول إيوائهم أو تسليمهم أو التستر عليهم، مما يؤدي إلى توتر العلاقات السياسية وقد يؤدي إلى القطيعة بين الدول.

٣. الانعكاسات الاقتصادية

تتسبب العمليات الإرهابية في دول مجلس التعاون الخليجي في انعكاسات اقتصادية خطيرة لا سيما في مجالات صناعة وتصدير النفط والاستثمار والنقل البحري وذلك بحكم ما يترتب على تلك العمليات من آثار سيئة، وخصوصاً وأن أغلب العمليات الارهابية تستهدف الأجانب والمراكز الامنية والدفاعية والاقتصادية، وعلى سبيل

المثال فإن استهداف ميناء الفجيرة الإماراتي كان غايته تعطل حركة الملاحة به، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية التابعة لأرامكو في السعودية حيث يستهدف الإرهاب التأثير علي حركة تجارة وبيع النفط في المنطقة.

وفي عموم الأمر تختلف التداعيات الاقتصادية بين الدول حسب كفاءة كل دولة ولكن في الحالة الخليجية لا تتباين الانعكاسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي فاقتصاد النفط هو المهيمن علي الحياة الاقتصادية للدول فجميع دول الخليج العربي هي في المقام الأول من الدول المصدرة للنفط، ويشكل النفط ما يصل إلى ٨٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية (فتح الله، ٢٠١٩) ومن ثم فأن أهم الانعكاسات الاقتصادية علي هذه الدول تكمن في مقدار التأثير علي اقتصاديات النفط، فإن أمن سلسلة إمدادات تصدير النفط في الخليج أمر حيوي، من الإنتاج والتصدير إلى المرافق والتخزين والنقل.

الخلاصة والتوصيات

يمثل أمن الخليج العربي ومياهه الإقليمية أمن قومي اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وخاصة قطر والكويت والبحرين ليس لديهم أي إمكانية أو بديل آخر للخليج العربي ومضيق هرمز ومنه للعالم لتصدير النفط، أما المملكة العربية السعودية فلديها خطوط نقل برية وهي خطوط انابيب مع العراق وبلدان مجاورة، فهذا النقص في قنوات التصدير البديلة مع انعدام الأمن المتزايد للخليج في ظل تصاعد عمليات الإرهاب وعمليات تخريب السفن وناقلات النفط البحري سيؤثر بشكل ملحوظ على اقتصاديات دول الخليج الصغرى، فإن الاضطراب الحالي لأمن النفط في الخليج له آثار واسعة على الأمن والاقتصاد في المنطقة، حيث يؤثر على الشحنات البحرية الأخرى، وكذلك النقل الجوي، حيث ستقوم العديد من شركات النقل بتحويل الرحلات البحرية والجوية بعيداً عن مضيق هرمز ، قد يؤثر ذلك أيضا علي انخفاض قيمة الأسهم والعقارات في دول مجلس التعاون مع تزايد المخاطر الإرهابية.

وبالتالي فإن لم تفعل دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من الإجراءات والسياسات لتحافظ على حصصها في اقتصاد الخليج فسوف تخسر الكثير من هيمنتها على أسواق النفط العالمية مقابل التهديد والنفط الإيراني، فلابد أن تطبق دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل الحفاظ على اقتصادها سياسة الردع دون مشاحنات وتصعيد مع إيران، وذلك من خلال سياسة للأمن البحري الخليجي تتبني الخيارات المرنة ومتعددة الاستخدامات، وليس شرط أن يكون الردع في شكل أساطيل كبيرة أو فرقاطات، مع عدم اغفال اهمية التعاون الدولي من أجل الصالح العام.

قائمة المراجع

■ المراجع باللغة العربية

أولاً: الوثائق والمعاهدات والبيانات الرسمية

- الأمم المتحدة، (٢٠٠٩)، "**وثيقة عمل دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن**"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك.
- الأمم المتحدة، (١٩٧٢) تقرير اللجنة المختصة بموضوع الإرهاب الدولي، الوثائق الرسمية للجمعية العامة الوثيقة رقم (A/34/37).

ثانياً: الكتب

- أبو الروس، أحمد (٢٠٠١)، "**الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث).
- الأسود، صادق (١٩٩٠)، "**علم الاجتماع السياسي**"، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ط١).
- التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، "**الإرهاب في العالمين العربي والغربي**"، (عمان: د.د.ن، ط١).
- الجحني، علي فايز (٢٠٠٨)، "**أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته**"، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولي).
- العميري، محمد عبد الله (٢٠٠٤)، "**موقف الإسلام من الإرهاب**"، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١).
- الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠٠٩)، "**فلسفة الإسلام في تجريم الإرهاب ومقاومته– دراسة في القانون الدولي المعاصر**"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع).
- المالكي، عبدالحفيظ عبد الله (٢٠١٠)، "**نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري**"، (الرياض: مطابع الحميضي، ط١).
- المصري، شفيق (٢٠١٣)، "**الإرهاب الدولي بين السياسة والقانون**"، (لبنان: مركز البحوث والنشر، الجامعة الإسلامية).
- السدلان، صالح غانم (٢٠٠٦)، "**أسباب الإرهاب والعنف والتطرف**"، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- بوهوش، عبد السلام، والسفيق، عبد المجيد (٢٠٠٤)، "**الجريمة الإرهابية في التسريع المغربي**"، (الرباط: مطبعة الكرامة، الطبعة الأولى).

- تشومسكي، نعوم (٢٠٠٣)، "**القوة والإرهاب: جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية**"، ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، (دمشق: دار الفكر).
- ثابت، أحمد وآخرون (٢٠٠٤)، "**العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط٢).
- يازجي، أمل، وشكري، محمد عزيز (٢٠٠٢)، "**الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**"، (دمشق: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى).

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية

- أبو ريه، وليد محمد (٢٠١٠)، "**التعرف على الإرهاب الإلكتروني**"، بحث ضمن أعمال ندوة استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث.
- أحمد، أحمد سيد (٢٠١٧)، **إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغير**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد: ٢٠٧.
- العموش، أحمد فلاح (٢٠٠٤)، "**أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب**"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بحث مقدم في ندوة الإرهاب والعولمة.
- السراني، عبد الله بن سعود (٢٠١٠)، **أثر الأعمال الإرهابية على الأمن الوطني**"، بحث مقدم إلى الندوة العلمية "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة"، دمشق: مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية.
- الدهمش، خالد بن محمد بن عبد الله (٢٠١٩)، "**جهود المملكة العربية السعودية في التصدي للإرهاب الفكري من خلال مؤسساتها التربوية في ضوء الإعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي**"، المنصورة: مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مجلد: ١، العدد: ١٠٧.
- الخفاجي، علي محمد حسن (٢٠١٥)، " **سياسات مكافحة الإرهاب دراسة حالة دول الخليج العربية**"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق: جامعة الكوفة كلية القانون، مجلد ٨، العدد ٢٤.
- فتح الله، هادي (٢٠١٩)، "**الاثار الاقتصادية لانعدام الامن في الخليج**"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- جابر، غازي وداد (٢٠٠٤)، "**الإرهاب وأثره علي العرب**"، العراق: مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، العدد: ٢.
- خشان، علي (٢٠٢١)، "**الإرهاب الدولي وممارسات الاحتلال الإسرائيلي**"، فلسطين: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة القدس، مجلد: ١٤، العدد: ١.

- عز الدين، أحمد جلال (١٩٩٤)، "**الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية**"، بحث منشور في: "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي٢٥-١٩٩٤/١/٢٧ في القاهرة، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي).
- علي، خالد حنفي (٢٠٠٥)، "**الانترنت وتصدير الإرهاب**"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد: ١٦٢).
- غالي، بطرس (١٩٩٧)، "**الأمم المتحدة ومواجهه الإرهاب**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.
- محمد، حمدان رمضان (٢٠١١)، "**الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي**"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العراق: جامعة الموصل، المجلد ١١، العدد:١.
- محمود، احمد ابراهيم (٢٠٠٨)، "**الارهابي الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة**"، القاهرة: دراسات استراتيجية، العدد: ١٨٣.

رابعاً: الاطروحات والرسائل العلمية

- الشامسي، حميد جاسم علي (٢٠١٠)، "**أثر الإرهاب على أمن الخليج العربي ودولة الأمارات العربية المتحدة**"، رسالة ماجستير: كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية.

خامساً: المواقع والجرائد الصحفية والاليكترونية

- المناعي، شمسان بن عبد الله (٢٠١٦)، "**الحرب الفكرية ضد الإرهاب**"، الشرق الاوسط، العدد: ١٣٧٤١. متاح علي الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/687301/% تم الاطلاع بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٣، ٢:١٨م.
- الأنصاري، عبدالحميد(٢٠١٢)، **مهددات الأمن الخليجي**"، جريدة الجريدة الكويتية، متاح علي الرابط التالي: https://www.aljarida.com/articles/1461992066622 79 تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٣، ٩:١٣م.
- الكتبي، سالم (٢٠١٥)، "**صراع التاريخ والجغرافيا بين العرب وإيران**"، صحيفة العرب، العدد: ١٠٠٤٣.
- حسين، حسن (٢٠١٩)، "**عملية سفن الفجيرة.. نُذر حرب رابعة في الخليج؟**"، متاح علي الرابط التالي: https://www.dw.com/ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A تم الاطلاع بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٢٣، ٦:٢٣م.

■ المراجع باللغة الأجنبية

- Schmid, Alex P. and Albert J. Jongman,(1983) "**Political Terrorism**", (Amsterdam: North Holland Publish).
- Elliott, Florence and Michael summers kill, (1961) "**A Dictionary of Penguin Books**", (U.S.A).
- Gould, Julius, (1964) "**A Dictionary of, the social sciences**", (London: Tailstock publications Limited).
- Hawkins, Joyce M. (1981), "**Oxford Universal Dictionary**", (U.K: Oxford University Press).
- Chomsky, Noam,(2004) "**Hegemony or Survival America's Quest for Global Dominance (American Empire Project)**", (U.S.A: Metropolitan Books.
- J.Bill &R. Springborg (1999), **Politics in the Middle East** ,London: Longman.
- Votel, Joseph (2022), "**Houthi attack on the UAE"** The Middle East Institute.

الهوامش:

[١] هي حرب تنشأ عندما تستخدم القوى المتحاربة أطرافا أخرى للقتال بدلا عنها بشكل مباشر، ويتمثل الوكلاء في المرتزقة والأطراف العنيفة غير القانونية والمنظمات والجماعات الإرهابية وأطراف أخرى يتم استخدامها بشكل أكثر، حيث تأمل القوى أن تتمكن هذه الأطراف من ضرب أطراف أخرى دون الانجرار إلى حرب شاملة.